

اقتصاد

المركزي نحو سياسة توسعية
والعين على سعر الصرف

علي محمود محمد

اتبعت السياسة النقدية في الفترة الماضية سياسة انكماشية هدفت إلى تخفيف السيولة في السوق مع تأطير العملية الائتمانية بشروط جديدة تحقق هذا الهدف، وترافق ذلك مع اتباع نهج جديد يهدف إلى تشجيع الاندخار من كل المتعاملين والمواطنين أيضاً وذلك لتقليل حجم العرض النقدي في السوق وتأطيره في الألفية المصرفية الرسمية وهذا كان جوهر القرار رقم ٥٢/م، ولا شك أن إشكالية هذا القرار للمقترضين سواء كانوا تجاراً أم منتجين أم صناعيين تتعلّق بشكل رئيسي بالبنود الخاص بعدم تجاوز سقف التمويل أضعافاً معينة من رصيد المكوث، وهو ما اعتبره هؤلاء والمصارف تقييداً للعملية الإقراضية والتمولية، فالقرار اشترط عدم تجاوز سقف التمويل الائتماني عن ٣٠ ضعفاً من رصيد المكوث و٤٠ ضعفاً للقرض السكني و٣٠ ضعفاً لتمويل حسم السندات و٣٠ ضعف لتمويل الاعتمادات، وهذا أدى إلى بطء العملية الإقراضية حيث لم يستطع بعض المتعاملين من تحقيق هذا الشرط ما أدى إلى تأجيل حصولهم على القروض أو إيقافها، إلا أن ذلك لا يعني تراجعاً في حجم التسهيلات الائتمانية خلال الفترة الماضية فاليابانات المالية الخاصة بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٨ للمصارف الخاصة تظهت ارتفاعاً صافياً للتسهيلات الائتمانية لدى المصارف التقليدية بنسبة ٣٤,٨٪ مقارنة مع بداية العام حيث بلغت بنهاية الربع الثالث نحو ١٧٠,٦ مليار ليرة سورية مقارنة مع ١٢٦,٥ مليار ليرة سورية بداية عام ٢٠١٨، وكذلك ارتفعت صافي ذمم البيوع المولجة وأرصدة الأنشطة التمولية في المصارف الإسلامية بنسبة ١٧٪ لتبلغ بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٨ نحو ١٣٥,٨ مليار ليرة سورية مقارنة مع ١١٦ مليار ليرة سورية بداية العام.

من هنا يمكن القول إن وضع هذه الشروط في ظل الظروف الراهنة وما تعانيه سورية وصناعاتها ومنتجوها من شح السيولة ومن تضخم في أسعار المواد الأولية المستوردة لهو سبب كاف لإعادة النظر في هذا القرار والذي أدى فيما بعد إلى إلغائه، فبالبد في مرحلة إعادة الإعمار وهناك كم كبير من المصانع والمعامل المهتمة والمدمرة تدميراً جزئياً أو كلياً والتي تتطلب ضخ كميات كبيرة من السيولة لتعود إلى نقطة البدء في الإنتاج، وهذا يتطلب من المصارف العمل بسياسات ائتمانية تحويطية تمكنهم من استثمار فائض السيولة لديها بما يحقق الربحية لها من ناحية وتمكن المتعاملين من الحصول على السيولة المطلوبة، على أن تراقب هذه السياسات من الجهات الرقابية والوصائية خشية خروجها عن الأهداف المرسومة، وبطبيعة الحال فإن هذا الإلغاء سيترتب من مرونة المصارف العاملة العامة والخاصة في تعاملها مع السوق ومع مرحلة إعادة الإعمار ويمكنها من وضع خططها وإستراتيجياتها للمرحلة المقبلة بمرونة أكبر في منح التسهيلات الائتمانية وهذا من شأنه توفير التمويل اللازم لتحريك عجلة الإنتاج وتحسن العملية الإنتاجية، كما يجب على المصرف المركزي التحرك لضبط سعر الصرف كي لا تقع في هوة زيادة عرض الليرة جراء المنح الائتماني وما يتبعه من انخفاض قيمة الليرة أمام الدولار.

ومن ناحية أخرى، فزيادة حجم مخفضة التسهيلات الاستهلاكية كالقروض السكنية والشخصية وربما قروض السيارات أيضاً يعني زيادة الطلب سواء على العقارات أم السيارات والاحتياجات الشخصية وهذا من شأنه ارتفاع أسعارها مجدداً عملاً بقانون العرض والطلب، ففي مرحلة الركود التي تعاني منها البلد لم تنخفض الأسعار فما بالنا عند زيادة الطلب عليها، كما أن منح التسهيلات الائتمانية لزيادة حجم الإنتاج يستلزم بطبيعة الحال استيراد المواد الأولية من الخارج بكميات أكبر وهذا يعني زيادة الطلب على الدولار ويشكل ضغطاً إضافياً على القوة الشرائية لليرة، وهنا يمكن القول إن توقيت إلغاء هذه القرارات جاء بالفترة التي فيها شهد سعر صرف الليرة السورية انخفاضاً ملموساً بعد أن شهد استقراراً نوعاً ما (الرسمي ٤٤٤) خلال السنة الماضية، وبالتالي فإن اتباع سياسة توسعية عند هذا السعر قد تسهم بخفضه أكثر (على الأقل في العام القادم ٢٠١٩) وذلك لأن الإنتاج إن بدأ وعاد التصدير بمخارص التصاعدي فلن يلمس الاقتصاد هذه النتائج إلا بعد فترة لا تقل عن العام، وهذا يعني ارتفاع أسعار المواد والمنتجات لارتفاع العوامل المؤثرة فيها كارتفاع أجور اليد العاملة وارتفاع أسعار المواد الأولية الخ، لذا فإن الدفاع عن سعر الصرف هو ضرورة غاية في الأهمية لنجاح السياسة التوسعية التي أطلقها المصرف المركزي.

نهاية لا بد من القول بأن فكرة رصيد المكوث ليست بال فكرة الجديدة وليست وليدة القرار رقم ٥٢ والقرار ٢٨ فعلى سبيل المثال كان وجود الوديعة في المصرف العقاري شرطاً لمنح القرض السكني منذ أكثر من ٨ سنوات، كما أن تطبيق شرط رصيد المكوث له من الأهمية في تشجيع الاندخار وتشجيع المتعاملين على إيداع فوائضهم النقدية في الألفية المصرفية ما يسهل عمل السلطة النقدية في استهداف الأرقام الواضحة الحقيقية أكثر مما لو كان جل العرض النقدي في السوق، وهذا لا بد من التأكيد على أن ضوابط المتطلبات المصرفية التي هي حجر الأساس في منح التموليات والإقراض المصرفي للحد من المخاطر الائتمانية المرافقة لها.

عبد الهادي شباط

هل سنتهيها فعلاً رحلة البحث عن صراف «شغال» فيه مال، وخاصة في فترة بعد الظهر؟ قد تسجل الأيام القادمة حلاً حقيقياً لظاهرة تعطل الصرافات وخروجها عن الخدمة، وخاصة بعد الاجتماع الموسع الذي ترأسه رئيس مجلس الوزراء مع إدارات المصارف مؤخراً في المصرف التجاري السوري، وقد وجه رئيس الحكومة فيه بضرورة تحديث عمل الصرافات وتحسين الخدمة المقدمة للمواطن، وهنا تبرز مشكلة عدم تغذية الصرافات بعد انتهاء الدوام الرسمي في الدوائر الحكومية.. ماذا؟ وما الأسباب وراء ذلك؟ وهل المشكلة في المصارف أم إنها في التأمين على تنفيذ هذه الخدمة؟ أسئلة تتابعتها «الوطن» مع المهندسين بالتأمين صرح مع مدير عام المؤسسة العامة السورية للتأمين إبياد زهران لـ«الوطن» بأن المؤسسة جاهزة لتأمين حركة تغذية الصرافات العاملة لدى المصارف العامة على مدار اليوم، بخلاف ما كان معمولاً به خلال سنوات الأزمات، حيث كانت تنهى عملية التأمين على حركة نقل الأموال لتغذية الصرافات مع الساعة الخامسة مساءً كل يوم، وذلك بسبب الظروف الأمنية التي راقت سنوات الأزمة الماضية لكن اليوم مع حالة التحسن العام التي تشهدها معظم المناطق السورية، بات ممكناً إعادة النظر بالموضوع، مؤكداً أن المؤسسة جاهزة لتوفير التأمين المطلوب لنقل الأموال وتغذية الصرافات في مراكز المدن ومختلف المناطق الأمانة، وذلك في حال تقدم أي مصرف يطلب حول ذلك. وفي سؤال عن زيادة في قيمة البدلات مقابل هذه التغطية بين المدير العام أن المؤسسة جاهزة لتغطية هذا الخطر من دون إضافات على البدلات المعمول بها.

من جانبته، أوضح مدير عام المصرف التجاري السوري علي يوسف لـ«الوطن» أن إجمالي عدد الصرافات

هل نوّدع مشكلة الصرافات قريباً؟

مدير «السورية للتأمين» لـ«الوطن»: جاهزون لتغذية الصرافات على مدار اليوم
مدير «العقاري»: خطة لتحديث صرافاتنا وشراء ١٠٠ صراف جديد

مدير «التجاري»: فض عروض توريد ٥٠ صرافاً جديداً مطلع ٢٠١٩

ولفت إلى أن لدى المصرف خطة لتحديث الصرافات عبر التعاقد لشراء صرافات جديدة، حيث يجري العمل في هذا الاتجاه على مناقصة لشراء نحو ١٠٠ صراف، بينما يتم العمل حالياً على صيانة الصرافات العاملة عند تعطلها عبر خبرات محلية وتوفير قطع التبدل من الصرافات التي خرجت عن الخدمة للمحافظة على عمل الصرافات وتوفير الخدمة المطلوبة للمواطن ريثما يتم تحديث وتجديد كل منظومة الصرافات الحالية، مشيراً إلى أن إجمالي عدد الصرافات لدى المصرف يتجاوز ٢٣٠ صرافاً، منها ١٩٣ صرافاً ضمن الخدمة والباقي تنتفيذ السنوات الماضية وخرج عن الخدمة.

نحو ٥٠ صرافاً جديداً لرفد شبكة الصرافات العاملة حالياً، مبيّناً أنه تم إجراء أكثر من مناقصة لتأمين ذلك، ويتوقع أن يتم فض عروض خاص بذلك وتوريد الصرافات مع مطلع العام القادم. من جانبه أكد المدير العام للمصرف العقاري مدين علي لـ«الوطن» أن عدم تغذية الصرافات في الفترة المسائية هو سبب عدم توافر التغطية للتأمين على حركة نقل والأموال وإيداعها وأنه في حال توافرت هذه التغطية فإن المصرف جاهز لتغذية الصرافات على مدار اليوم، مبيّناً أنه لا مشكلة لدى المصرف في هذا الموضوع لجهة توافر الأموال المطلوبة أو لجهة الكادر العامل لتنفيذ ذلك.

لدى المصرف يتجاوز ٣٥٠ صرافاً، خرج منها ١٤٤ صرافاً عن الخدمة بسبب أعمال التخريب والسرقة التي راقت سنوات الحرب على سورية، مبيّناً أن مشكلة الصرافات لدى التجاري شقين، الأول متعلق بالبرامجيات، والآخر مشكلة أجهزة وصيانة، وتوافر قطع التبدل اللازمة لتشغيل الصرافات، وخاصة أن معظمها تعرض للاهتلاك، وتجاوزت العمر الافتراضي لعملها، ولم يتم تجديدها بسبب ظروف السنوات السابقة.

وعن الحلول أوضح أن إدارة المصرف تعمل في معالجة الشقين عبر تحديث منظومة الدفع الإلكتروني وتطوير برامج العمل لهذه الصرافات، إضافة للتعاقد لشراء

اعتماد الآلية التنفيذية لبنود موازنة ٢٠١٩

الحكومة: صك تشريعي لمنع التلاعب
والتهريب للطحين والمشتقات النفطية

مضاعفة نسب التعويض المدفوعة للفلاحين المضررين < مضاعفة الكهرباء ٧ مرات لتغذية درعا وتوفير المحروقات



الوطن

دراسة تعديل قانون العقوبات
المتعلقة بمعالجة ظاهرة التسول
وتشديد العقوبات

المشروعات في المحافظة والبعوث وأليات المعالجة، ووافق المجلس على منح المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية سلفة مقدارها ٣,٥ مليارات ليرة سورية لدفع التعويض المعيشي للمتقاعدين اعتباراً من ١/١/٢٠١٩ كما خصص مبلغ مليار ليرة من الإيرادات المحلية لصالح محافظة ريف دمشق لتنفيذ مشروعات خدمية.

وفي تصريح للصفيح أكد وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ريمه قادري أنه تمت مناقشة تعديل بعض أحكام قانون العقوبات التي تقرض على المسؤولين بهدئ التشديد لردع هذه الظاهرة الأمر الذي يتطلب تضافر جمع الجهود للقضاء على هذه الظاهرة.

من جهته بين وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية أن المجلس اطلع على نسب الإنجاز بالمشروعات التنموية في محافظة درعا من زراعة وترحيل الأسمدة وإعادة الإعمار لتأهيل الطرق وإنجاز مشروعات مما هو مخطط له على صعيد الكهرباء حيث سيتم مضاعفة الطاقة الكهربائية في ٧ أضعاف ما كانت عليه سابقاً إضافة إلى توفير المحروقات وزيادة عدد المخازن العاملة.

بدوره أشار وزير الدولة لشؤون متابعة مشروعات تنمية المنطقة الجنوبية أن نسبة التنفيذ في المشروعات المتقددة في القنيطرة تراوحت بين ٣٠ بالمئة و٨٠ بالمئة مبيّناً أنه تم اعتماد مبالغ إضافية من لجنة إعادة الإعمار لتأهيل إنجاز مشروعات زراعة جميع المساحات القابلة للزراعة بالمحاصيل الحقلية وسيتم إنشاء ضاحيتين سكنيتين تستوعبان أكثر من ١٠٠ ألف نسمة.

أو تهريب لمادتي الطحين والمشتقات النفطية، ووافق المجلس على زيادة موازنة صندوق التخفيف من آثار الجفاف والكوارث الطبيعية لمضاعفة نسب التعويض المدفوعة للفلاحين المضررين.

ودرس المجلس مشروع قانون بتعديل قانون العقوبات المتعلقة بمعالجة ظاهرة التسول بهدف الحد من هذه الظاهرة ومعالجة منعكساتها الاجتماعية وتشديد العقوبات المتعلقة بممارستها.

وطالب المجلس من وزارة التربية وضع آلية لتأمين متطلبات العملية التدريسية والبنى التحتية اللازمة في ريف حلب ونقل المدرسين إلى ريف حلب الشرقي بشكل لا يحلهم أي أعباء مادية إضافية. واطلع المجلس من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية محمد سامر الخليل رئيس لجنة تتبع المشروعات في محافظة درعا على سير المشروعات في المحافظة ونسب التنفيذ والبرنامج الزمني لاستكمالها كما اطلع من وزير الدولة لشؤون تنمية المنطقة الجنوبية رافع أبو سعد رئيس لجنة تتبع المشروعات في محافظة القنيطرة عن نسب تنفيذ

اتفاق بين «الشيخ نجار» واتحاد
الحرفين لإقامة مقاسم حرفية

علي محمود سليمان

صرّح مدير مدينة الشيخ نجار الصناعية حازم عجان لـ«الوطن» أنه تم إعداد خطة عمل المدينة مع الموازنة المطلوبة للعام ٢٠١٩ وإرسالها إلى وزارة الإدارة المحلية لإقرارها، ل يتم الإعلان عن تكاليفها وتفاصيل الاستثمار فيها بعد الموافقة عليها.

وبين أن النقطة الأهم في خطة عمل ٢٠١٩ هو تأمين كل الخدمات والتوسع بها لتشمل جميع المقاسم الصناعية المخصصة ضمن المدينة، حيث إن العام الحالي ٢٠١٨ تم فيه توجيه الخدمات للمقاسم الصناعية المنتجة وقيد البناء، على حين في العام القادم التوسع بالخدمات لكامل المقاسم المخصصة والمباشرة بالبناء التي يبلغ عددها نحو ٣٦٠٠ مقسم صناعي مخصص.

وفي سياق آخر أشار عجان إلى أن إدارة المدينة الصناعية اجتمعت مع اتحاد الحرفيين فرع حلب والاتحاد العام للحرفيين لاختيار الموقع المرشح لإقامة المنطقة الحرفية فيه، وقد تم تحديد الرقعة المناسبة التي هي أقرب قطعة أرض إلى الشيخ نجار الصناعية وبمساحة ٥,٢ هكتار.

ولفت إلى أنه تم الاتفاق على إقامة المقاسم الحرفية بالنظام الطابقي بحيث كل بناء يتكون من طابق أرضي وفلاحة طوابق فوقه، لتخدم أكبر عدد ممكن من الحرفيين بأقل مساحة ممكنة، وبالتالي سوف تكون المساحات المخصصة للوحدة ضمن المقاسم بـ ١٠٠ متر مربع، ويمكن للحرفي أن يتخصص باكثر من وحدة ضمن المقاسم الواحد، مشيراً إلى أن الفائد من البناء الطابقي هو وجود الحرف المكمل لبعضها ضمن البناء الواحد، مع إمكانية وضع مصاعد صناعية ضمن المقاسم قادرة على رفع أوزان كبيرة، حيث تم وضع جداول بالحرف الأساسية التي لها الأولوية.

وأشار مدير الشيخ نجار الصناعية إلى أن إقامة المنطقة الحرفية ضمن المدينة هو رغبة في دعم الصناعات الموجودة ضمن المدينة حيث إن هناك العديد من الصناعات والتي يوجد لها حرف مكمل لعملها، لاستكمال سلسلة الإنتاج ما بينها، ولذلك تم اختيار أقرب رقعة للصناعة الصناعية لتسهيل التواصل بين المنشآت الصناعية والورش الحرفية. ولف عجان إلى أن البدء في إقامة البنى التحتية لهذه المنطقة الحرفية سيكون مع بدء العام القادم ويمكن أن ينتهي تنفيذها في نهاية العام ٢٠١٩، مع إمكانية التخصص للحرفيين من خلال التعاون ما بين إدارة المدينة واتحاد الحرفيين.

بدوره صرح رئيس الاتحاد العام للحرفيين ناجي حصة في تصريحه لـ«الوطن» أن الاتفاق مع إدارة مدينة الشيخ نجار الصناعية لإقامة المنطقة الحرفية يندرج وفق نظام المناطق الصناعية ٢٧٧٧ والمقرر ضمنه إقامة المناطق الحرفية، حيث سيعمل الاتحاد الحرفيين من خلال اتحاد الحرفيين في حلب بتخصيص الحرفيين الراغبين في تخصصهم بمقاسم حرفية ضمن المنطقة وذلك وفق الجمعيات الحرفية المستحقة والموجودة في حلب وفق الأولوية.

المنزلق ٤٥٧ مليون ليرة. وكشف تقرير للمؤسسة العامة للإسكان بصحت «الوطن» على نسخة منه) عن البدء ببعض أعمال مشروع معروية الخاص بالبرنامج الحكومي للإسكان في ريف دمشق، وأن المؤسسة تعمل على شق الطرقات في الموقع العام للجزيرة الأولى والتي تحوي ٥٢٠٠ شقة ليتبعها لاحقاً كموقع عام الجزيرة السادسة التي تحوي ٢٢٠٠ شقة ورحجت المباشرة بأعمال إنشاء الأبنية في منتصف ٢٠١٩. وتابعت المؤسسة إعادة تأهيل المباني المتضررة شمال هنانو في حلب، وبحجت في موضوع

القالب المنزلق بغرض التقييم ومركز خدمة المواطن ومرافق سكن أساتذة الجامعات والتأهيل والتدريب للعاملين ومشروع الطاقات المتجددة. وأنفقت المؤسسة خلال الربع الثالث من العام الجاري حوالي ٦,٨ مليارات ليرة تركزت على مشروع السكن الشبابي ٢,٨ مليار ليرة وعلى مرافق الوحدات السكنية ٣ مليارات ليرة وعلى مشروع سكن العاملين في الدولة ٢١٠ ملايين ليرة وعلى مشروع أتمتة أعمال المؤسسة ٥٤ مليون ليرة وعلى سكن القضاة ٤١ مليون ليرة وعلى مشروع مركز خدمة المواطن ٩٥ مليون ليرة ومشروع البرج السكني بتقنية القالب

١٠ مليار ليرة التكلفة التراكمية لمشروعات الإسكان أنفق عليها ٢٣ ملياراً حتى تاريخه

صالح حميدي

١٨,٨ مليار ليرة وهناك ٩٥٣,٦ مليون ليرة لمشروع الشقق السكنية للعاملين في محافظة القنيطرة و٣٧٣ مليون ليرة لمشروع مساكن القضاة و٣,٧ مليارات ليرة لإعمار القرى المحررة في القنيطرة إضافة لمشاريع أخرى مختلفة.

وقد رصدت بيانات المؤسسة ١٦ ملياراً و١٥٠ مليون ليرة في خطتها لعام ٢٠١٩ توزعت على حزمة من المشروعات السكنية أبرزها مشروع بناء سكن الشباب بقيمة نحو ٩,١ مليارات ليرة، مشروع البرنامج الحكومي للإسكان ٣٩٠ مليون ليرة، مشروع سكن العاملين في الدولة ٣٠٠ مليون ليرة شقق سكنية للعاملين في

تخصص الجمعيات التعاونية السكنية بحلب وحدة بمقاسم سكنية، وذلك خلال جولتها في الأيام القليلة الماضية على عدد من فروعها لتابعة نسب تنفيذ المشروعات والأعمال التي شملت فرع الجنوبية ويضم محافظات القنيطرة ودرعا والسويداء وفرعي الديماس وعذرا ومشروع مدينة الديماس الجديدة والشرق ومشروع فرعي اللاذقية وطرطوس إضافة إلى فرعي حلب والمنطقة الوسطى. وشهدت المؤسسة على هذه الفروع للعمل على تنفيذ الخطط وفق البرامج الزمنية المتعددة والوقوف على واقع الاكتتاب والتخصيص والعقود الجاري تنفيذها ونسب الإنجاز.